دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2005 : الدلالات والانعكاسات المستقبلية وتحليلها
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	البحيري، ولاء علي
المجلد/العدد:	مج 7, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	يوليو
الصفحات:	175 - 183
رقم MD:	67628
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاحزاب السياسية، مصر، الانتخابات البرلمانية، الحرية السياسية، المشاركة السياسية، الندوات، الديمقراطية، الفساد السياسي، المرأة المصرية، الرقابة الدولية، المعارضة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67628

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ .. الدلالات والانعكاسات المستقبلية وتحليلها

المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٦

ولاء على البحيرى*

حرص مركز الدراسات المستقبلية والاستراتيجية على متابعة مجريات الأحداث فى مصر، وخاصة الأحداث المهمة مثل الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، ومن ثم عقد المركز ندوة لتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية للبحث فى دلالات هذه النتائج والانعكاسات المستقبلية لهاكقضية هامة تحتاج الكثير من الجهد للبحث فيها خاصة وأن هذه الانتخابات تتميز بتعدد المرشحين وتعدد توجهاتهم، وفوز نسبة كبيرة من الإخوان المسلمين فيها، الأمر الذي لفت أنظار الجميع إليها خاصة وأنها أفرزت ربما لأول مرة في التاريخ المعاصر برلماناً جديداً بتوازنات جديدة وببرامج جديدة.

وقد تحدث فى هذه الندوة نخبة من المثقفين منهم الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذى للمركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية وأوضح فى كلمته بعض الحقائق حول نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ حيث بين أن هذه الانتخابات أفرزت النتائج التالية: فاز مرشحو الحزب الوطني من القائمة الرئيسية التي تقدم بها الحزب ١٤٥ مرشحاً زادوا إلي ٣١١ بعد ضم المستقلين الذين فازوا في الانتخابات ، وقد حقق الإخوان المسلمون ٨٨ مقعد والمستقلون ٢٤، وأحزاب المعارضة ٩ مقاعد، وحصل الحزب الوطني على القائمة الأساسية ٢٧٠٤٨٢٨ مليون صوت وارتفع الرقم إلي ٥٩٤١٧٣٩ صوت بعد ضم المستقلين ، وفاز الإخوان المسلمين ١٩٢٤٩٩٤ صوت، وفاز المستقلين ٤٢٥١٢٠ صوت. وقد فازت التسعة أحزاب المعارضة بـ ٢٠١٤٣٠ صوت مع ملاحظة أن كل ناخب يدلي بصوتين، صوت للعمال، وصوت للفئات، أو الصوتين للعمال. أي أن الأفراد يمثلون تقريباً ٥٠ أو ٦٠% من عدد الأصوات التي حصل عليها الفائزين: الحزب الوطني حصل على ٧٢% من مقاعد المجلس وهذه النسبة تعبر عن إرادة ١٨,٦% من المقيدين في الجداول،٧١% من الناخبين المشاركين. وحصل الإخوان المسلمون على ٢٠% تعبر عن إرادة ٦%

* باحثة علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر.

من المقيدين في جداول الانتخابات، و ٢٣% من الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية، وحصل المستقلون على ٢٣ مقعد بنسبة أصوات تعبر عن ١,٤% من المقيدين في الجداول وإرادة ٥,٣% من الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية وأن الأحزاب السياسية المعارضة أو الرسمية حصلت على ستة مقاعد تعبر عن إرادة ٠,٦ % من المقيدين في جداول الانتخابات و٢,٤% من الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية .

وأضاف أن هذه النتائج لا تعبر تعبيراً واقعياً وموضوعياً عن الإرادة السياسية للقوى الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، لكنها تعبر فقط عن حوالي نسبة ٦٥% من إجمالي الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات حيث ذهبت أصوات حوالي ٣٥% منهم إلي مرشحين لم يحققوا النجاح أو أصوات باطلة. أي هذا المجلس يعبر عن إرادة حوالي ٤,٥ مليون مواطن مصري فقط يمثلون حوالي ١٢% من القوى التصويتية للشعب المصري وحوالي ١٦% من المواطنين المصريين المقيدين بجداول الانتخابات. وأيضاً تعبر عن مدى قدرة التنظيمات السياسية القائمة سواء كان الحزب الوطني أو أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين كتيار اجتماعي ديني سياسي قائم وإن كان نشاطه كجماعة منظمة محظوراً ، وعدد من المستقلين المعتمدين على مكانتهم الشخصية في دوائرهم على مدى قدرة كل هؤلاء على حشد وتعبئة أكبر عدد ممكن من الناخبين المقيدين في جداول الانتخابات ودفعهم للتصويت لصالح كل منهم ، ورغم ما بذل من جهود إلا أنها لم تسفر إلا عن دفع ٢٦% فقط من المقيدين في الجداول للمشاركة.

ومن الملاحظات الرئيسية انخفاض الوزن النسبي لمرشحي الحزب الوطني على قائمته الرئيسية مع ارتفاع الوزن النسبي لمن ترشحوا كمستقلين من المنتسبين إلى الحزب وهو ما يدعو إلي إعادة النظر في آليات الحزب لاختيار مرشحيه وهو أيضاً ما ينطبق على مرشحي باقي الأحزاب المعارضة وباقي القوى السياسية لأنها مرت بنفس الظروف. أما ارتفاع الوزن النسبي للإخوان المسلمين في برلمان ٢٠٠٥ وحصولهم على حوالي ٢٠% من المقاعد فيرتبط بعدد الأصوات التي تمكنوا من حشدها وتعبئتها وهي في الغالب من أعضاء الجماعة والمتعاطفين معها والذين لم يتخلف منهم أحد عن المشاركة في العملية التصويتية في حالة تغير المناخ السياسي العام بما يزيد من نسبة المشاركة من القوى الاجتماعية العازفة عن الانتخابات، والتي لا يجب أن تقل عن ٤٠ : ٥٠ % من هذه القوى على الأقل حيث سيكون لذلك تأثير حاد ومباشر بلا شك على الأوزان النسبية للقوى المختلفة داخل البرلمان .

أما الدكتور قدرى حفنى فقد تحدث في ورقة بعنوان" تقييم المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية وأنماطها المختلفة ودلالاتها" وبين أن هناك بعض الملاحظات على المشاركة في العملية الانتخابية منها، <u>أولاً:</u> العزوف فالحقيقية التي تشير إليها الإحصاءات تؤكد أن الغالبية لم تذهب إلي صناديق الانتخاب ، كما أن غالبية المصريين لم يصدقوا أحدا ممن طمأنهم لنزاهة الانتخابات، ولم يلبوا

دعوة أحد ممن دعوهم و ألحوا في دعوتهم للذهاب إلي صناديق الانتخابات. وحاول البعض تفسير ظاهرة العزوف هذه بالرجوع إلي التاريخ الطويل من حرص سلطة يوليو علي احتكار العمل السياسي حرصا علي الشعب من أعداء الشعب، وربطها البعض بتدهور الأوضاع الاقتصادية، و حاول البعض الربط بين ذلك العزوف وما شاب العملية الانتخابية من ممارسات عنيفة. ثانيا: العنف فمعدل الوفيات و الإصابات في انتخابات ٢٠٠٥ كان أقل من نظيره في الانتخابات السابقة، و رغم ذلك فقد كانت صور العنف أكثر وضوحًا و أشد استفزازًا، و لعل ذلك يرجع إلي تلك الطفرة في استخدام الصورة إلي جانب اتساع الساحة للعديد من القنوات الفضائية و اتساع هامش حرية النشر الصحفي و الالكتروني . ثالثا: الاتهامات بالتزوير، تكاد الاتهامات بالتزوير تصبح سمة من سمات الانتخابات المصرية المعاصرة، و مع عصر حرب الصور دخلت الحلبة صور الوثائق؛ و تزداد خطورة الأمر في بلادنا لأن تلك التطورات أصابت فيما أصابت القضاة المصريون الذين تولوا الإشراف علي الانتخابات. منها وثيقة مصورة ممهورة بتوقيع المستشارة نهي الزيني تشهد فيها بتزوير نتيجة الانتخابات في دائرة دمنهور، و تلتها وثيقة مصورة –و إن كانت غير ممهورة– بتوقيعات تتضمن جدولا يدعم ما ذهبت إليه وثيقة المستشارة نهي الزيني. رابعا: دور الدين الذى يفسر الارتفاع النسبي لعدد المقاعد التي فاز بها تيار "الإخوان المسلمين" الذي أثبت أنه يمثل غالبية الأقلية المعارضة للسلطة من بين الأقلية التي ذهبت إلي صناديق الاقتراع. إن الأمر لا يرجع لكونه أكثر التيارات تنظيما فحسب و إنما لأن أعضاءه هم الأكثر التزاما.

خامسا: البعد الريفي الحضري فالعزوف عن المشاركة يزداد في أحياء المثقفين و المهنيين و التجار، في حين يقل العزوف نسبيا في مناطق العمال و التجمعات الأشد فقرا. و يتفق ذلك مع ملاحظة الارتفاع النسبي لمعدل المشاركة في المناطق الريفية. فقد تدنت نسبة من أدلوا بأصواتهم في بعض دوائر القاهرة بصورة ملفتة للنظر، فلم تتجاوز نسبة من أدلوا بأصواتهم ١٠% في دوائر الساحل وروض الفرج، بل وتدنت إلي أقل من ذلك قي دوائر قصر النيل والمنيل، وبالمقابل فلم تتجاوز أعلي نسبة في مدينة القاهرة وكانت في دائرة المطرية إذ بلغت ٣٣% كما بلغت ٢٥% في دائرة شبرا، و٢٢% في دائرة التبين، و٢١% في دائرة الهرم، و٢٠% في دائرة حلوان

كما أشار د. حفنى إلى الغياب الملحوظ للمرأة عن قوائم المرشحين الحزبيين أصحاب الدعوة لتمكين المرأة و مشاركتها السياسية. لقد دفع الحزب الوطني صاحب الصوت الأعلي في الدعوة لتمكين المرأة بست سيدات فقط للمعركة الانتخابية ودفع حزب التجمع بثلاث سيدات، وحزب الجيل رشح سيدتين، ومرشحة واحدة لحزب مصر العربي، ومرشحة لحزب الأمة. ولقد اعترف الجميع بهذا الغياب ولكن تباينت تفسيراتهم له.

كما تحدث الأستاذ بهى الدين حسن " مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" فى إطار ورقة حول "تقييم الانتخابات البرلمانية الأخيرة" موضحا أنه بصرف النظر عن ذلك الجدال، فإنه تبقى هناك

عدد من المؤشرات التي تشير إلى افتقار الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ إلى الإرادة السياسية اللازمة لإجرائها بحرية ونزاهة وشفافية، و هذه المؤشرات هى:

أولاً: طابع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والتي تتكون من مسئولين في السلطة التنفيذية، وأعضاء سماهم الحزب الحاكم – من خلال سيطرته على مجلسي الشعب والشورى – وأعضاء سماهم المجلس الأعلى المعين من السلطة التنفيذية.

ثانياً: منح رموز معينة موحدة لمرشحي الحزب الحاكم دون غيرهم، دون أى سند من القانون أو اللوائح، أو حتى الاهتمام بتقديم تفسير للرأى العام أو المرشحين المنافسين، وهو نفس المنهج الذي جرت عليه الانتخابات السابقة، قبل أن تشكل لجنة "عليا" لإدارتها، وقبل أن تغزو مفردات الإصلاح السياسي الخطاب الرسمي.

ثالثاً: الرفض القاطع للسماح بالمراقبة الدولية للانتخابات، رغم الانقلاب الذي طرأ على موقف كل الأحزاب السياسية تقريباً وفعاليات الرأى العام من هذه القضية، وتوجيههم النداءات العلنية الجماعية لبعض الهيئات الدولية للقيام بذلك.. الحجة المعلنة هى السيادة، ولكن كل من تابع هذه الانتخابات عن قرب، يدرك الأسباب القوية التي أدت بالحكومة ولجنتها العليا إلى اتخاذ هذا الموقف.

رابعا: التدخل الأمني في العملية الانتخابية: إما بشكل غير صريح من خلال عدم مواجهة جماعات البلطجة المسلحة، التي كانت غالبيتها ضد مرشحين منافسين لمرشحي الحزب الحاكم، أو التدخل الصريح والدموي الذي عرفته المرحلة الثالثة وجولة الإعادة فيها. دون تقديم مبررات مقنعة للرأى العام المحلي والدولي ومنظمات حقوق الإنسان والقضاة. الأمر الذي يرجح المبررات السياسية، خاصة وأن تصاعد التدخل الأمني أرتبط بتطورين؛ الأول الاستيقاظ تدريجياً على حقيقة أن نفوذ جماعة الإخوان المسلمين سينعكس في البرلمان الجديد بعدد من المقاعد أكبر مما كانت تقدره تلك الأطراف – بما فيهم الأخوان المسلمين أنفسهم – بل ربما يهدد مع المرحلة الثالثة بأن يكسر الخط الأحمر(نسبة الثلث)، إذا شكل الأخوان والمعارضة كتلة واحدة. أما العامل الثاني، فهو انحصار التدخل الأمني العنيف بدوائر المنافسة مع الأخوان، ثم انتقالها في الجولة الثالثة إلى الاحتياطي المعارض(دائرتي حمدين صباحي/الكرامة، وضياء الدين داوود/الناصري، على سبيل المثال). وأضاف أن هذه الانتخابات قد ساعدت علي إبراز عدة حقائق، ربما ما كان يمكن التوصل إليها أو التأكد منها لولاها. وأبرز هذه الحقائق هي :

١. اتضاح مدي "المشروعية السياسية" التي تتمتع بها بعض الجماعات "غير الشرعية" ، و مدي ديناميكيتها التنظيمية.
٢. اتضاح مدي افتقار الأحزاب "الشرعية" "للمشروعية"السياسية.
٣. اتضاح مدي عمق كراهية ونفور بسطاء الناس من الحكومة وحزبها.

٤. اتضاح مدي تفشي الفساد وتغلغله، بحيث صار آلية مجتمعية.
٥. اتضاح مدي انعدام ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات أو دعاوى الإصلاح ، (نسبة المشاركة ١٨,٥% ممن هم في سن الانتخابات ، بينما شارك في الانتخابات المماثلة التي جرت في العراق في ٢٠٠٥/١٢/١٥ في ظل الاحتلال و الإرهاب نحو ٧٠%).
٦. تأكد عدم وجود إرادة سياسية للشروع بإصلاح سياسي.

وفى نهاية الجلسة دار النقاش حول نتائج الانتخابات وأسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، والتى أرجعها البعض إلى عدم الثقة فى جدوى الانتخابات ونزاهتها وأن النتائج لا تعبر عن إرادة المواطنين، فضلا عن سعى الحزب الحاكم للفوز بكافة الأشكال فى تحقيق أكبر عدد من المقاعد فى البرلمان. كذلك تبين التفاوت الشديد بين النتائج التى حققها الحزب الحاكم وبين النتائج التى حققها الإخوان المسلمين فى المرحلة الأولى والتى بينت مدى انتشارهم داخل المجتمع ومدى استياء الجماهير من سياسة الحزب الحاكم.

وفى الجلسة الثانية والتى ترأسها الأستاذ الدكتور على الدين هلال وكانت بعنوان " تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية" تمت الإشارة إلى بعض النتائج التى كشفت عنها الانتخابات البرلمانية بمراحلها الثلاثة وهى:

النتيجة الأولى: عدم قدرة الحزب الوطني من خلال قائمته الرسمية في الفوز بأغلبية البرلمان ولجوئه إلى تحقيق أغلبيته البرلمانية من خلال إعادة تسمية أعضائه الذين خرجوا عن الالتزام الحزبي ، وخاضوا الانتخابات كمستقلين وضمهم إلى هيئته البرلمانية .

النتيجة الثانية: الصعود القوي لعدد من الإخوان المسلمين .

النتيجة الثالثة: السقوط المروع للأحزاب المدنية السياسية .

وقد أشار د. هلال مفصلاً إلى النتيجة الثالثة والأخيرة وهى أداء الأحزاب مؤكدا أن جزءً من هذه الأحزاب به ضعف تنظيمي، فالخطاب السياسي لم يساير العصر مع التركيز على البيانات الصحفية، وحجم المهاترات التي تمت ما بين حزب الأغلبية وهذه الأحزاب ، أضف إلى ذلك أن هذه الأحزاب ركزت على العمل السياسي دون العمل الإجتماعي.

وتحدث فى هذه الجلسة د. إكرام بدر الدين عبد القادر فى إطار ورقة بعنوان"تحليل نتائج المراحل الانتخابية الثلاث" عرض فيها لأهم الدلالات السياسية لانتخابات ٢٠٠٥. وهى:

١- الضعف الشديد في أداء أحزاب المعارضة، ويعبر هذا الضعف عن نفسه في جانبين أولهما ضعف تمثيل هذه الأحزاب في البرلمان الجديد حيث لم تتجاوز هذه النسبة ٣% (١٢) مقعد موزعة على أربعة أحزاب منها حزب تحت التأسيس، وثانيهما إخفاق رموز هامة للمعارضة حيث لم يوفق في هذه الانتخابات السيد خالد محي الدين زعيم حزب التجمع، والسيد ضياء الدين داود زعيم الحزب الناصري ، و د. أيمن نور رئيس حزب الغد، والسيد مجدي أحمد حسين أمين حزب العمل،

والسيد البدري فرغلي، والسيد أبوالعز الحريري من أقطاب التجمع وغيرهم ، ويضاف إلى ذلك عدم حصول بعض الأحزاب على أي مقعد في البرلمان مثل الحزب الناصري. ويستخلص من ذلك أن أحزاب المعارضة في حاجة إلى إصلاح شامل في سياساتها وبرامجها وأساليبها وقياداتها .

٢- المستقلون هم الحصان الأسود في انتخابات ٢٠٠٥ ، فقد استطاع المستقلون أن يحصدوا أعداد كبيرة من المقاعد خلال جميع المراحل والجولات الانتخابية ونظراً لأن أعداد كبيرة من هؤلاء رشحوا أنفسهم على مبادئ الحزب الوطني وعادوا مرة أخرى عقب فوزهم إلي الحزب فقد تمكن الحزب الوطني من تعويض خسائره في المرشحين الرسميين والحصول على أغلبية مريحة تقدر بحوالي ٧٢% من مقاعد البرلمان الجديد، وظهر الأثر الإيجابي لهذا الأسلوب في الجولة الانتخابية الأخيرة حيث كانت أغلبية المنتخبين على المقاعد من المنتمين إلي الحزب الوطني سواء من مرشحين رسميين أو المستقلين حيث كان التنافس يدور بين مرشحي الحزب الوطني فقط على قرابة ٨٠ مقعد من مقاعد هذه الجولة .

٣- الانخفاض النسبي في درجة المشاركة حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الإنتخابات البرلمانية في ٢٠٠٥ نسبة ٢٦% من إجمالي الناخبين ولذلك يكون من المرغوب فيه العمل على رفع هذه النسبة من خلال تنقية الجداول الانتخابية ، والقضاء على ظاهرة البلطجة والعنف والتي تجعل الكثير من الناخبين يعزفون عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ، بالإضافة إلي استحداث التشريعات التي تمكن المصريين في الخارج من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات حيث تصل نسبتهم إلي قرابة ١١% من إجمالي من لهم حق التصويت بين المرشحين والناخبين فقد بلغ عدد المرشحين في انتخابات ٢٠٠٥ حوالي ٥٤٠٠ مرشح أما مشاركة الناخبين فظلت منخفضة لا تتناسب مع ارتفاع درجة المشاركة لدي المرشحين .

٤- حصول التيار الديني على عدد من مقاعد البرلمان .. فقد استطاع هذا التيار الحصول على ٨٨ مقعد أي بنسبة ٢٠% من مقاعد البرلمان أو بنسبة نجاح تقدر بقرابة ٥٨% من مرشحي هذا التيار البالغ عددهم ١٥٠ مرشح وهو ما يفوق جميع التوقعات المسبقة حتى داخل التيار الديني . ويمكن تفسير ذلك بالفراغ السياسي الناجم عن المعارضة والذي عمل التيار الديني على شغله ، بالإضافة إلي الشعارات الدينية والإنفاق المالي الهائل من جانب المرشحين المنتمين إلي هذا التيار ، كما كان هناك دور أيضا للدعاية المكثفة التي حصل عليها المرشحون عن هذا التيار وبصفة خاصة في الفضائيات العربية والتي عملت على المبالغة في دورهم وحجمهم .

٥- تغير عدد كبير من نواب البرلمان السابق، فقد أسفرت الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٥ عن تغير نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان السابق تصل إلي ٧٥% من إجمالي الأعضاء حيث غاب عن البرلمان الجديد من نواب الحزب الوطني في البرلمان السابق ٢٧٣ نائب بنسبة تقارب ٦١,٥ % من إجمالي نواب البرلمان ، أما باقي نسبة التغير فهي للأعضاء المستقلين وأعضاء المعارضة .

كما تحدث دكتور محمد منصور حول "كشف الحساب الختامى لانتخابات ٢٠٠٥". مبينا أن الأمل كان معقودا على تشكيل برلمان متنوع ومتعدد التوجهات بدلاً من الاستقطاب الثنائى الحاد الذى أسفرت عنه الانتخابات. فوجود برلمان تعددى ومتنوع الاتجاهات لا يفيد الإصلاح التشريعى والدستورى فحسب ، بل ويقوى الأمل فى بناء تعددية حزبية حقيقية بما يعنيه ذلك من تعزيز للديمقراطية

ويُحمد للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ أنها نبهت الأذهان للتفاوت الصارخ فى توزيع الحظوظ السياسية بين المواطنين والأحزاب والخلل الجسيم فى بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية، وقد كانت هناك فئتان تواضعت حظوظهما فى الانتخابات الأخيرة وهما الأقباط والنساء. وقد كان حظهما على قوائم المرشحين قليلاً، لكن حظهما فى النجاح كان أقل. ويبدو أن الأحزاب جميعها- بما فيها الحزب الوطنى- قد قايضت بهما مقابل بعض المقاعد المضمونة. وما يهم الأحزاب هو كسب الانتخابات بأكبر عدد من المقاعد بدلاً من المخاطرة بها تحت أى شعار. وبينما كان قليل من العمل السياسى للأحزاب بين الناخبين كافياً لشد أزر المرشحين من الأقباط والنساء وتعزيز فرص وصولهم للبرلمان، فإن الأحزاب آثرت السلامة وقررت أن يكون رهانها مضموناً لا مخاطرة فيه. ولولا العشرة المعينين فى البرلمان لكان من المتوقع برلماناً يخلو من النساء (إلا ثلاثة نجحن بصعوبة) رغم أنهن نصف سكان مصر ويخلو من الأقباط (قبطى واحد) رغم أنهم شركاء المسلمين فى وطن واحد، ويخلو من المعارضة رغم أنها جزء من النظام لا يقوى إلا بها(٩ مقاعد) ويخلو من البرلمانيين المستقلين اللامعين الذين عرفوا بعبقرية الأداء البرلمانى، بل ويخلو من وجوه مقبولة من الحزب الحاكم خانتها حظوظها الانتخابية، وافترستها صراعات الأجنحة داخل الحزب وغياب الالتزام الحزبى (حالة حسام بدراوى).

كما أكد على تصدر المال والعنف والموروث الدينى المشهد الانتخابي ٢٠٠٥ على نحو أوسع وأشد من أى انتخابات سابقة فى تاريخ مصر. كما كشفت الأحداث عن شريحتين اجتماعيتين برزتا فى هذه الانتخابات كما لم تبرزا من قبل وهما سماسرة الانتخابات والبلطجية. والسماسرة هم وسطاء بين المرشح والناخب يشترون إرادة الأخير مقابل ثمن يدفعه الأول. وهو ثمن غير ثابت وإنما يتحدد بقوة مساومة الوسيط وقدرة المرشح على الدفع واستعداد المنافسين الآخرين على الشراء وعدد الناخبين، أو حجم الكتلة التصويتية

وفى نهاية الجلسة، كان النقاش حول مدى قوة هذه التجربة فقد اعتبرها البعض تجربة غنية بالدلالات وأنماط السلوك السياسى الجديد الذى لم نعهده من قبل بغض النظر عن السلبيات الكثيرة التى صاحبت مراحلها الثلاث وكانت السيطرة فيها للمال والدين والعنف. أى أن بعض هذه السلبيات موروث من نظم انتخابية سابقة وبعضها الآخر بسبب ظهور قوى جديدة تبحث لنفسها عن شرعية تتحرك وتعمل تحتها، والبعض الثالث وليد ظروف إقليمية ودولية تتابع وتراقب وتحرض، وتبعث برسائل الاستقواء للمحجوبين عن الشرعية.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة والتى رأسها اللواء أحمد فخر فكانت بعنوان" الانعكاسات المستقبلية لنتائج انتخابات ٢٠٠٥ على المستويات المختلفة"وقد شهدت نقاشا واسعا حول انعكاسات نتائج الانتخابات البرلمانية وتنوعت الاستنتاجات ما بين الاعتقاد بأن الإخوان المسلمين لن يتحركوا ضد الحزب الوطني في هذه الانتخابات وأنهم سوف يتركوا المسائل حتى تنضج ويتحقق لهم مزيد من التمكن ، لكننا سوف نرى خروجهم فى تظاهرات مستمرة لإظهار القوة عن طريق النزول إلى الشوارع، وسوف يستخدموا سلاح الدين كترهيب.

كما توقع البعض الآخر أن الحزب الوطني في المستقبل سيكون أقرب إلى تقبل فكر الإخوان المسلمين في مقابل التيار السلفي والتيار المدني، وهذا يشكل إمتداد لتيارات تاريخية قديمة فتيار الدين والسياسة (تسيس الدين) ليس مخترعاً حديثاً وإنما بدأ منذ سقوط الخلافة العثمانية وظل موجوداً. فالحزب الوطني يجد تناغماً مع منطلقات الإخوان المسلمين سواء في التركيز على الدين والخطاب الديني أو الموقف من التوريث فليس هناك موقف شرعي ضد التوريث. وفيما يتعلق ببيع القطاع العام فليس هناك حكم شرعي ببيع القطاع العام بالعكس هناك تفسيرات شرعية تقول أن القطاع الخاص أولى بالرعاية، ومن هنا لا يوجد تناقض حاد بين الإخوان المسلمين والحزب الوطني بل هناك تناقض حاد بين الإخوان المسلمين والحزب الوطن من جانب مقابل السلفية والمجتمع المدني من جانب آخر.

وأشار البعض الآخر إلى معاناة المجتمع المصرى من أزمة المشاركة بدليل أن أحزاب المعارضة غير قادرة على استقطاب الناس لهم ولم تحصل سوى على ٣% من أصوات النخبين. وأحد الوسائل لحل هذه الأزمة هي إنشاء أحزاب جديدة ، فالمشاركة تفهم بمعنين، المعنى الأول، مثلما حدث في أوروبا والنهضة الصناعية فهناك جماعات كثيرة تريد أن تشارك والمؤسسات القائمة لا تسمح بذلك، والمعنى الثاني، عكس المعنى الأول أن المؤسسات تسمح بالمشاركة لكن الأفراد لا يريدون المشاركة وهذا ما يحدث لدينا. في إطار هذا النوع الثاني من أزمة المشاركة يمكن أن تنشأ أحزاب سياسية لعلاج هذه الأزمة

كما تحدث أيضاً الأستاذ مكرم محمد أحمد الكاتب الصحفى، " مشيراً إلى أن هناك خلل حقيقي موجود نتيجة أولاً التصويت المحدود جداً ونتيجة غياب قوى سياسية أساسية موجودة تتمثل في أحزاب المعارضة . الأمر الذى يتطلب معه البحث فى "طبيعة الناخب" المختلف تماماً عندما يصل حجم المشاركة إلي هذا الحد المحدود بينما فى العراق خرج ما يقرب من ١١ مليون نسمة من ١٥ مليون مقيدين في جدول الانتخابات بنسبة ٧٠% تحت ظل الاحتلال، الأمر الذى يثير تساؤلاً هل هذا الخروج نتيجة أن التصويت كان لكتل طائفية وكتل دينية ؟ هل كان نتيجة أن العملية الانتخابية في العراق أكثر تنظيماً من حيث جداول القيد وتسهيل وصول الناخبين، ووجود هيئة قضائية مستقرة تشرف على الانتخابات وتضمن نزاهتها ؟ أم أن الموضوع مجرد سباق بين كتل طائفية وكتل دينية قدرت استطاعت بالفعل أن تحشد كل هذا العدد .

وتنبع خطورة هذا السؤال من أن الحشد الذي أعطى للإخوان المسلمين كان حشداً متوازناً متصلاً. وبدراسة الأرقام نلاحظ الفارق، وهناك كتلة منظمة هى التي أعطت أصواتها للإخوان مقارنة بالنسبة للوطني وباقي المستقلين . ومن ثم نفاجأ بوجود عينة جديدة من الناخبين لم نعتادها قبل ذلك تتمثل أولاً في الناخبين بالأجر من مستويات وفئات عديدة ، والناخبين النساء المقيدات بالجملة سواء لحساب مشايخ القرى والعمد.

وفى النهاية يمكن القول بان الانتخابات تعبر عن حاجة إلي التغير وهو ما يتطلب أن تدركه جيداً كافة الأحزاب الوطنية بما فيها الحزب الوطني الذي لم تحصل قائمته الأصلية للأسف إلا على نسبة قليلة من الأصوات، وكذا باقى الأحزاب الأخرى الموجودة فى المجتمع المصرى. أما بالنسبة للأقليات مثل المرأة والأقباط فقد كانت نسبة تمثيلهم فى الانتخابات ضعيفة، الأمر الذى يثير الانتباه حول مدى أهمية هذه الفئات فى العملية الانتخابية برمتها. ويمكن إرجاع نتيجة الانتخابات فى مجملها إلى أزمة مشاركة حقيقية فى المجتمع المصرى، استطاع البعض توظيفها مثل تيار الإخوان المسلمين، فى حين فشلت القوى السياسية الأخرى الموجودة فى المجتمع فى حلها وعلى رأسها الأحزاب السياسية.

****